الأمم المتحدة S/2017/747

مجلس الأمن

Distr.: General
30 August 2017
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٣٠ آب/أغسطس ٢٠١٧ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الأمين العام

يشرفني أن أشير إلى القرار ٢٣٦٣ (٢٠١٧) المؤرخ ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٧، الذي طلب فيه مجلس الأمن إليّ أن أقدم تقييماً لحالة تنفيذ وثيقة الدوحة للسلام في دارفور في تقريري عن فترة الستين يوماً المقبلة بشأن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور*.

وتجدون طيه استعراض تنفيذ وثيقة الدوحة للسلام في دارفور (انظر المرفق).

(*توقيع*) أنطونيو **غوتيريش**

* يُعمَّم هذا التقرير تحت الرمز S/2017/746.

050917 050917 17-14614 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

المرفق

تنفيذ وثيقة الدوحة للسلام في دارفور وقرار مجلس الأمن ٢٣٦٣ (٢٠١٧)

١ - على الرغم من استمرار اعتراض ثلاث حركات مسلحة رافضة على وثيقة الدوحة للسلام في دارفور بعد مضي ست سنوات على اعتمادها من جانب حكومة السودان وعدد من الجماعات المنشقة، فقد أرست هذه الوثيقة الأساسَ لعدد من الإصلاحات المؤسسية والتشريعية والترتيبات السياسية والأمنية، التي يمكنها إذا نفذت بطريقة مستدامة أن تعالج الأسباب الجذرية الرئيسية للتمرد في دارفور. وفي هذا السياق، تضطلع العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، من خلال ولايتها المتعلقة بحماية المدنيين ودعم العملية السياسية والوساطة في النزاعات القبلية، بدور حاسم في تنفيذ أحكام وثيقة الدوحة المتصلة بالنازحين، والترتيبات الأمنية، والعدالة والمصالحة، والحوار الداخلي والتشاور.

٢ - ويقتصر التركيز في التقييم التالي على أحكام وثيقة الدوحة ذات الصلة بولاية البعثة والواقعة في نطاقها، وفقا لقرار مجلس الأمن ٢٣٦٣ (٢٠١٧)، أما التقييم الشامل للوثيقة فهو أمرٌ يخص الأطراف ولجنة متابعة التنفيذ، ويخص شعب دارفور في نهاية المطاف.

حماية المدنيين وتيسير إيصال المساعدة الإنسانية

٣ - في حين أُنشئ تدريجياً الإطار المؤسسي والبنية التحتية المادية منذ المراحل الأولى لتنفيذ وثيقة الدوحة، لم يسفر هذان الإنجازان بعد عن حلولٍ دائمة للنازحين، وهو ما تعود أسبابه بالدرجة الأولى إلى شواغل بشأن الأمن وإمكانية الاستفادة من الأراضي وتقديم الخدمات. فمفوضية العودة الطوعية وإعادة التوطين كانت جزءاً من السلطة الإقليمية لدارفور منذ عام ٢٠١٢، وهي تواصل عملها في إطار خلَف السلطة، مكتب متابعة السلام في دارفور. وعلى الرغم من خطط المفوضية لتنفيذ مشاريع جديدة، فإنها لم تتمكن من تنفيذها لعدم وجود تمويل وموظفين. كما أنشئت منذ عام ٢٠١٢ قرى لاستيعاب النازحين الراغبين في العودة الطوعية بلغ مجموعها ٧٠٣ قرية في ٤٨ محلية في دارفور، منها ١٩٢ في جنوب دارفور، و ٧٩ في وسط دارفور، و ٩٤ في شرق دارفور، و ١٣٤ في غرب دارفور، و ٢٠٤ في شمال دارفور. بيد أن النازحين لا يرغبون في العودة، ويعللون ذلك بشواغل بشأن التعرُّض لمضايقات الميليشيات المسلحة وعدم وجود خدمات مستدامة. وعلاوةً على ذلك، فإن تنفيذ الأحكام بشأن إصدار بطاقات هوية للنازحين وصرف تعويضات لهم جرى بوتيرة بطيئة حتى هذا التاريخ.

٤ - وفي السياق نفسه، لا يزال يتعين التصدي بطريقة شاملة لمسألتين متصلتين بوثيقة الدوحة لهما أثرٌ كبير على حماية المدنيين وتوفير حلول دائمة للنازحين، وهما: مستقبل مجموعات الميليشيات ونزع سلاح المدنيين. وتقريري الخاص بشأن الاستعراض الاستراتيجي للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، الذي أعددتُه بالاشتراك مع رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي (S/2017/437)، يتضمن تحليلا لكلتا المسألتين باعتبارهما مصدراً لا يستهان به لانعدام أمن النازحين في دارفور البالغ عددهم ٢,٧ مليون شخص. وفي آب/أغسطس، قامت الحكومة من خلال نائب الرئيس حسبو محمّد عبد الرحمن، رئيس اللجنة العليا لنزع السلاح في دارفور، المنشأة في نيسان/أبريل ٢٠١٦، بتدشين عملية جمع الأسلحة من السكان المدنيين والميليشيات. وفي الوقت نفسه، أُحرز تقدمٌ ملحوظ في نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم. فقد جرى تسريح ما مجموعه ٤ ٠٢٨ مقاتلا سابقا

في إطار اتفاق سلام دارفور في الفترة ٢٠٠٩-٢٠١١، وحتى ١٥ آب/أغسطس ٢٠١٧، بلغ عدد المقاتلين الذين سُرِّحوا في إطار وثيقة الدوحة ٦ ٢٣٢ مقاتلا. ووفرت العملية المختلطة، بالتعاون مع مفوضية السودان لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، الدعمَ التقني واللوجستي، كما وفرت مدفوعات بدلات سلامة الانتقال. وأدى النقص في التمويل إلى تأخير تقديم المساعدة في مجال إعادة الإدماج، وهو ما يمكن أن يهدد استدامة الإنجازات السابقة.

٥ - وإزاء هذه الخلفية، فإن استعادة/بسط سلطة الدولة، ولا سيما في مجالات سيادة القانون، بما في ذلك حقوق الإنسان وقطاع الأمن، تهيئ البيئة اللازمة لإنجاح الحلول الطويلة الأجل. ولذلك أنشئت منذ عام ٢٠١٢ مؤسسات رئيسية متصلة بالعدالة والمصالحة، وعلى وجه التحديد مفوضية الحقيقة والعدالة والمصالحة، والمحكمة الجنائية الخاصة بأحداث دارفور، التي لها ''السلطان القضائي على الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان والانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني التي ارتُكبت في دارفور منذ شباط/فبراير ٢٠٠٣''. كما أنشئت في نيسان/أبريل ٢٠١٦ شعبة المحكمة العليا الوطنية لولايات دارفور في نيالا، جنوب دارفور، وهي تتألف من تسعة من قضاة المحكمة العليا لديهم اختصاص النظر في الطعون المقدمة في القضايا الجنائية والمدنية. ومنذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، أفادت تقارير بنشر ٧٤ من أعضاء النيابة العامة في جميع محليات دارفور، ونُشر في عام ٢٠١٦ قضاة في المحاكم المحلية الجديدة في الضعين بولاية شرق دارفور، وفي جنوب دارفور في الآونة الأخيرة. وفي عام ٢٠١٦، أفادت تقارير بأنه توجد في دارفور حوالي ٢٠٠ محكمة ريفية، تنظر أساساً في قضايا المنازعات على الأراضي. وإضافةً إلى ذلك، نُشر حوالي ٠٠٠ ١٣ ضابط شرطة في جميع أنحاء دارفور. غير أن أداء جميع هذا المؤسسات يعوقه بشدة انعدام الموارد والأموال المتاحة: فمفوضية الحقيقة والعدالة والمصالحة انتهت بحسب التقارير من حصر النزاعات وتحليلها، إلا أنه لم يُضطلَع بأي أنشطة أخرى؛ ويشكو أعضاء النيابة العامة من نقص المعدات، ولا سيما في المناطقة النائية؛ وعلاوةً على ذلك، تنظر منظمات حقوق الإنسان إلى المحكمة الخاصة باعتبار أنها تفتقر بدرجة كبيرة إلى الفعالية بسبب انعدام الموارد والإرادة السياسية. ويتطلب التصدي لهذه التحديات قدراً كبيراً من الإرادة السياسية لدى السلطات السودانية.

الوساطة بين حكومة السودان والحركات المسلحة غير الموقعة

٦ - على الصعيد السياسي، وقع تطوران مهمان هما إنشاء السلطة الإقليمية لدارفور وإدراج وثيقة الدوحة في الدستور المؤقت للسودان. كذلك أُنشئت هياكل مؤسسية رئيسية ضمن إطار ''وقف إطلاق النار الدائم والترتيبات الأمنية'' في مرحلة مبكرة للغاية من تنفيذ وثيقة الدوحة. فقد أُنشئت في عام ٢٠١١ لجنة وقف إطلاق النار واللجنة المشتركة، اللتين تضطلع العملية المختلطة فيهما بمهام رئيسية، في حين أنشئت في عام ٢٠١٢ مفوضية تنفيذ الترتيبات الأمنية في دارفور بوصفها جزءا من السلطة الإقليمية لدارفور. ولم يتحقق حتى الآن وقف إطلاق النار الشامل، في حين تعترض ثلاث حركات مسلحة، هي جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد، وجيش تحرير السودان/جناح ميني ميناوي، وحركة العدل والمساواة، على وثيقة الدوحة كإطار للتوصل إلى اتفاق سياسي ولم توقع حتى الآن على اتفاق لوقف الأعمال العدائية. وفي غياب ذلك الاتفاق، تواصل الحكومة والجماعات المتمردة تمديد وقف إطلاق النار من جانب واحد.

٧ - والأحكام المتصلة بالسلطة الإقليمية لدارفور والمفوضيات المتبقية منها بعد إغلاقها في عام ٢٠١٦، وبعملية الحوار والتشاور الداخلي في دارفور، لها أهمية بالغة بالنسبة لتنفيذ وثيقة الدوحة كما أنها تقع في صميم ولاية العملية المختلطة، على النحو الذي نص عليه مجلس الأمن في قراره ٢٣٦٣ (٢٠١٧)، والمبين بالتفصيل في التقرير الخاص المشترك (S/2017/437). وقد نفذت السلطة الإقليمية لدارفور بنجاح عددا من أحكام وثيقة الدوحة، ثم حُلَّت في عام ٢٠١٦. ومع أن المفوضيات المتبقية من السلطة ظلت جزءاً من مكتب متابعة السلام في دارفور الذي تشرف عليه الرئاسة منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، فإنه يتعين تزويدها بالموارد الكافية وتمكينها حتى يتسنى لها القيام بالمهام الموكلة إليها. وفي الوقت نفسه، فعلى الرغم من حالات التأخير الكبير ونقص الموارد الشديد، توشك المشاورات التي تجرى في سياق عملية الحوار والتشاور الداخلي في دارفور على الانتهاء، في انتظار إجرائها في محلية واحدة في المرحلة الثالثة والنهائية من العملية، بدعم من العملية المختلطة. ودُشنت في عام ٢٠١٥ عملية موازية للحوار الوطني كوسيلة لتحقيق توافق الآراء بشأن الإصلاح الدستوري في السودان، اختتمت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ باعتماد وثيقة وطنية. وتم الاتفاق على قائمة تتضمن ٩٨١ توصية بشأن نظام الحكم، ومبدأ الديمقراطية، ومفهوم المساواة في المواطنة، وتنوع الهوية السودانية، باعتبارها الأساس لصياغة دستور جديد. ورداً على الانتقادات الموجهة للحكومة من جماعات من المعارضة تصف العملية بعدم الشمول، أعربت الحكومة عن انفتاحها لانضمام تلك الجماعات إلى العملية. وإزاء هذه الخلفية، ينبغي استكشاف سبل لإدماج نتائج الحوار والتشاور الداخلي في دارفور في عملية استعراض الدستور، على أساس الوثيقة الوطنية.

الوساطة في النزاعات القبلية

٨ - نظرا لأن النزاعات بين القبائل تشكل أحد مصادر العنف الرئيسية في دارفور وترتبط بصورة مباشرة بالأسباب الجذرية للنزاع (انظر S/2017/437)، فإن للترتيبات والتدخلات المؤسسية في هذا المجال أثرا مباشرا على تحقيق سلام مستدام في دارفور. وقد أُنجزت أحكام وثيقة الدوحة المتعلقة بإنشاء لجان التنسيق المشتركة، من أجل التعامل مع الإنذار المبكر ومنع التصعيد على مستوى ولايات دارفور، وإنشاء مفوضية أراضي دارفور. وعلاوةً على ذلك، أفادت التقارير بأنه قد أحرز تقدم في إنجاز قاعدة بيانات خرائط استخدامات الأراضي، إلا أنه ليس من الواضح ما إذا كانت الأحكام الأخرى المتعلقة بالعضوية في المفوضية القومية للبترول والمنافع المتحققة من إيرادات النفط قد نفذت. وإلى جانب ذلك، لم يعتمد بعد قانون الأراضي، الذي يشكل تطورا تشريعيا رئيسيا في معالجة أحد أهم الأسباب الجذرية للتمرد في دارفور. والعملية المختلطة مكلفة بتوفير الدعم لآليات تسوية النزاعات المحلية، وبالقيام أيضاً، بالتنسيق مع فريق الأمم المتحدة القُطري، بتقديم المساعدة التقنية والدعم اللوجستي من أجل إنشاء إطار مؤسسي وقانوني لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع.

ملاحظات

٩ - بعد مضي ست سنوات على اعتماد وثيقة الدوحة، لم تتحقق لشعب دارفور بعد الاستفادة الكاملة من الحقائق السياسية والحيز التشريعي اللذين أوجدهما هذا الاتفاق، نظرا لأن تنفيذ أحكامها لا يزال متفاوتا وغير مستدام. وعلى الرغم من الإنجازات التي تحققت حتى الآن في وضع الإطار المؤسسي والقانوني اللازم، فإن عدم التوصل إلى اتفاق سياسي شامل وغياب الالتزام، إلى جانب وجود تحديات

في مجالي العمليات والموارد، كلها عوامل تؤثر بصورة خطيرة على نواتجه. وفي هذا السياق، يظل استعراضُ الدستور الوطني على أساس الوثيقة الوطنية وعملية الحوار والتشاور الداخلي في دارفور، وإنجازُ وقف إطلاق النار الدائم مع الحركات المسلحة، ونزع سلاح السكان المدنيين والميليشيات، واعتماد قانون الأراضي، وعمل المؤسسات المنشأة بموجب وثيقة الدوحة، شروطاً أساسية لتحقيق سلام مستدام في دارفور.

إطار العمل من أجل تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٣٦٣ (٢٠١٧)

ألف – حماية المدنيين وتيسير إيصال المساعدة الإنسانية

قرار مجلس الأمن ٢٣٦٣ (٢٠١٧)	*أحكام وثيقة الدوحة للسلام في دارفور*	*دور العملية المختلطة*	*الإنجازات المؤسسية: التقدم المحرز حتى الآن*	*الإنجازات القانونية/السياساتية: التقدم المحرز حتى الآن*
حماية النازحين حماية المدنيين في جميع أنحاء دارفور، بمن فيهم النساء والأطفال	ثمة طرائق منصوص عليها لتوفير الأمن والحماية من كل أشكال الاعتداء البدني، بدعم من العملية المختلطة [*المادة ٤٤، الفقرات ٢٢٦-٢٢٩؛ والمادة ٤٥، الفقرتان ٢٣٠-٢٣١*]	اتخاذ موقف وقائي واستباقي تأمين مخيمات النازحين ومناطق عودتهم. تنفيذ استراتيجية لحماية المدنيين على نطاق البعثة.	جارية	
إيصال المساعدة الإنسانية إزالة العقبات التي تحول دون وصول العملية المختلطة/الجهات الفاعلة الإنسانية إلى المناطق المتضررة من النزاع	ثمة طرائق منصوص عليها لضمان وصول العملية المختلطة/الأمم المتحدة بصورة كاملة إلى النازحين [*المادة ٤٥، الفقرة ٢٣٣*]			أدت التوجيهات الجديدة الصادرة عن مفوضية العون الإنساني في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ إلى تحسين إيصال المساعدة الإنسانية
إيجاد حلول دائمة للنازحين من خلال عودتهم إلى مناطقهم الأصلية أو إعادة توطينهم في مناطقهم الحالية	ثمة آليات وطرائق منصوص عليها لضمان حرية تنقل النازحين [*المادة ٤٦، الفقرات ٢٣٥-٢٣٧؛ والمادة ٤٧، الفقرة ٢٣٨؛ والمادة ٤٨، الفقرتان ٢٣٩ و ٢٤٠*]	تهيئة الظروف الأمنية اللازمة لتقديم المساعدة الإنسانية للنازحين وتيسير عودتهم	يجري العمل على إصدار بطاقات هوية	
	ثمة ظروف منصوص عليها لضمان الحق في العودة الطوعية [*المادة ٤٩، الفقرات ٢٤١-٢٤٦*] ثمة آليات منصوص عليها لضمان تهيئة الظروف اللازمة لعودة النازحين [*المادة ٥٠، الفقرة ٢٤٩*]	العمل مع الجهات الفاعلة الإنسانية التابعة للأمم المتحدة/فريق الأمم المتحدة القُطري من أجل المساعدة على تهيئة الظروف المؤاتية للعودة الطوعية والمستدامة للنازحين	أنشئت منذ عام ٢٠١٢ في جميع أنحاء دارفور ٧٠٣ قرى للنازحين العائدين	
	عمل مفوضية العودة الطوعية وإعادة التوطين بصورة كاملة [*المادة ٥١، الفقرات ٢٥٢-٢٥٩*]	القيام بالتنسيق مع فريق الأمم المتحدة القُطري بتقديم المساعدة التقنية والدعم اللوجستي للمفوضيات المتبقية من السلطة الإقليمية لدارفور السابقة	أنشئت في عام ٢٠١١ مفوضية العودة الطوعية وإعادة التوطين. وهناك مشاريع جديدة يتوخى تنفيذها في عام ٢٠١٧ إلا أنها تفتقر في الوقت الحالي إلى التمويل والموظفين.	
	عمل آلية التعويض/جبر الضرر بصورة كاملة [*المادة ٥٧، الفقرات ٣٠١-٣٠٤*]			
استعادة/بسط سلطة الدولة (تحقيق استقرار الحالة)				
دعم شرطة حكومة السودان			نشر ١٣ ٠٠٠ ضابط شرطة في ٧٤ مركزا للشرطة و ٥٤ مركزا فرعيا للشرطة في جميع أنحاء دارفور	

قرار مجلس الأمن ٢٣٦٣ (٢٠١٧)	أحكام وثيقة الدوحة للسلام في دارفور	دور العملية المختلطة	الإنجازات المؤسسية: التقدم المحرز حتى الآن	الإنجازات القانونية/السياساتية: التقدم المحرز حتى الآن
دعم المؤسسات الوطنية للإجراءات المتعلقة بالألغام	تهيئة الظروف المناسبة لعودة النازحين [*المادة ٥٠، الفقرة ٤٩ ’٣‘*]	تقديم المشورة التقنية في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام وتوفير التنسيق والقدرة على إزالة الألغام دعما للمؤسسات الوطنية		
المساعدة في تنفيذ أحكام وثيقة الدوحة للسلام في دارفور المتصلة بحقوق الإنسان وسيادة القانون	تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية [*المادة ١، الفقرات ١-١٨؛ والمادة ٦١، الفقرة ٣٣١*]	تقديم المشورة والدعم اللوجستي لتطوير مؤسسات العدالة الانتقالية ومؤسسات حقوق الإنسان (المحكمة الخاصة لدارفور، ومؤسسات العدالة الجنائية، والمحاكم الريفية) في مناطق العودة	أنشئ في عام ٢٠١٦ في الفاشر المكتب الإقليمي للمفوضية الوطنية لحقوق الإنسان.	
	تيسير الوصول إلى العدالة [*المادة ٥٦، الفقرة ٢٩٦ ’١‘ - ’٥‘*]		في نيسان/أبريل ٢٠١٦، أنشئت شعبة المحكمة العليا الوطنية في دارفور ونشر قضاة في المحاكم المحلية الجديدة. وثمة نقص في الموارد.	
			في عام ٢٠١٦، أفادت التقارير بوجود ٢٠٠ محكمة ريفية في دارفور تنظر أساسا في قضايا المنازعات على الأراضي.	
	عمل مفوضية الحقيقة والعدالة والمصالحة بصورة كاملة [*المادة ٥٨، الفقرات ٣١١-٣٢١*]		أنشئت مفوضية الحقيقة والعدالة والمصالحة في عام ٢٠١٢. وانتهت المفوضية من حصر حالات النزاع وتحليلها. ولا توجد أنشطة متابعة.	
	المحكمة الخاصة لدارفور [*المادة ٥٩، الفقرات ٣٢٢-٣٢٨*]		أنشئت المحكمة الخاصة لدارفور في عام ٢٠١٢. وتحال غالبية القضايا إلى المحاكم العادية.	
التصدي للمسائل المتعلقة بإصلاح القطاع الأمني، بما في ذلك مسألتا الميليشيات ونزع السلاح، على النحو المنصوص عليه في وثيقة الدوحة للسلام في دارفور واسترشادا بإطار إصلاح القطاع الأمني للاتحاد الأفريقي	إصلاح بعض المؤسسات العسكرية في دارفور والحاجة إلى التمويل والخبراء [*المادة ٧٤، الفقرتان ٤٦٣ و ٤٦٤*]			

قرار مجلس الأمن ٢٣٦٣ (٢٠١٧)	*أحكام وثيقة الدوحة للسلام في دارفور*	*دور العملية المختلطة*	*الإنجازات المؤسسية: التقدم المحرز حتى الآن*	*الإنجازات القانونية/السياساتية: التقدم المحرز حتى الآن*
	نزع سلاح مجموعات الميليشيات ومسؤولية حكومة السودان [*المادة ٦٧، الفقرات ٣٩٩-٤٠١*]	تقديم المساعدة التقنية واللوجستية إلى مفوضية السودان لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في مجال وضع الاستراتيجية والخطط.	قام النائب الثاني للرئيس في آب/أغسطس ٢٠١٧ رسميا بتدشين عملية نزع سلاح المدنيين.	
	التحكم الطوعي بأسلحة المدنيين [*المادة ٧١، الفقرتان ٤١٦ و ٤١٧*]			
	نزع سلاح المقاتلين التابعين لقوات الحركات وتسريحهم [*المادة ٧٢، الفقرات ٤٢٢ و ٤٣٠-٤٣٢*] - ”الدعم والرصد“ المقدمان من العملية المختلطة	تقديم المساعدة في تسريح المقاتلين.	تم تسريح ٦ ٢٣٢ مقاتلا سابقا بموجب وثيقة الدوحة للسلام في دارفور.	
		تقديم التدريب في مجال الحفارة المجتمعية، بما يشمل التدريب على توفير الأمن في مخيمات النازحين وعلى طول طرق الهجرة.		

باء - النزاع القبلي

قرار مجلس الأمن ٢٣٦٣ (٢٠١٧)	*أحكام وثيقة الدوحة للسلام في دارفور*	*دور العملية المختلطة*	*الترتيبات المؤسسية: التقدم المحرز حتى الآن*	*الإنجازات القانونية/السياساتية: التقدم المحرز حتى الآن*
دعم الوساطة من خلال دعم الآليات المحلية لتسوية النزاعات عن طريق العمل مع حكومة السودان وزعماء القبائل وقادة الميليشيات	تتعامل لجان التنسيق المشتركة مع الإنذار المبكر ومنع التصعيد: تمكين الحكم المحلي والإدارة الأهلية لمعالجة عواقب النزاع [*المادة ١٣، الفقرة ٨٦*]	توفير الدعم التقني واللوجستي للآليات المحلية لتسوية النزاعات بالتنسيق مع فريق الأمم المتحدة القُطري. وضع خطة عمل لمنع نشوب النزاعات بين القبائل وحلها في كل ولاية من ولايات دارفور.	أنشئت لجان التنسيق المشتركة في جميع ولايات دارفور الخمس	
معالجة الأسباب الجذرية للنزاع دعم تنفيذ إطار قانوني ومؤسسي لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع	تعديل القوانين لتضمين الحقوق في الأرض واستخداماتها (الحواكير) [*المادة ٣٣، الفقرة ١٨٢*]	تعليم حدود طرق الهجرة وإصلاح الرهود (مراكز توزيع المياه الطبيعية)		يجري العمل على وضع قانون الأراضي. ولم يُعتمد القانون حتى الآن.
	إنشاء آليات لضمان إدارة واستخدام الأراضي والموارد الطبيعية الأخرى بصورة مستدامة [*المادة ٣٣، الفقرة ١٨٦*]	القيام بالتنسيق مع فريق الأمم المتحدة القُطري بتقديم المساعدة التقنية والدعم اللوجستي للهيئات المتبقية من السلطة الإقليمية لدارفور	لم تنشأ بعد في دارفور الهيئات المعنية المتبقية من السلطة الإقليمية لدارفور (مفوضية أراضي دارفور، ومفوضية الحقيقة والعدالة والمصالحة، ومفوضية العودة الطوعية وإعادة التوطين). وقد عين رؤساء هذه الهيئات في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، إلا أن مقرهم هو الخرطوم. ولا تزال ولايتهم غير واضحة وقدرتهم محدودة للغاية.	

قرار مجلس الأمن ٢٣٦٣ (٢٠١٧)	أحكام وثيقة الدوحة للسلام في دارفور	دور العملية المختلطة	الترتيبات المؤسسية: التقدم المحرز حتى الآن	الإنجازات القانونية/السياساتية: التقدم المحرز حتى الآن
	وضع قاعدة بيانات لخرائط استخدامات الأراضي في ولايات دارفور [*المادة ٣٨، الفقرة ١٩٧*]			أنجز ٩٠ في المائة من قاعدة بيانات الخرائط
	ممارسة مفوضية أراضي دارفور كامل اختصاصاتها [*المادة ٣٨، الفقرات ١٩٦-٢٠٧*]		أنشئت مفوضية أراضي دارفور	
	تمثيل ولايات دارفور بثلاثة أعضاء غير دائمين في المفوضية القومية للبترول [*المادة ٤١، الفقرة ٢١٤*]			
	تخصيص ٢ في المائة من عائد البترول إلى الولاية المنتجة للبترول [*المادة ٤١، الفقرة ٢١٥*]			

جيم - الوساطة بين حكومة السودان والحركات المسلحة غير الموقعة

قرار مجلس الأمن ٢٣٦٣ (٢٠١٧)	أحكام وثيقة الدوحة للسلام في دارفور	دور العملية المختلطة	الترتيبات المؤسسية: التقدم المحرز حتى الآن	الإنجازات القانونية/السياساتية: التقدم المحرز حتى الآن
دعم عملية السلام التركيز على المفاوضات بشأن وقف الأعمال العدائية	إنشاء لجنة وقف إطلاق النار وبيان دور العملية المختلطة [*المادة ٦٤، الفقرات ٣٤٢ و ٣٤٨-٣٥٣*]	دعم العملية التي يقودها فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ. عيّن قائد القوة رئيسا للجنة وقف إطلاق النار.	أنشئت لجنة وقف إطلاق النار في عام ٢٠١١	
	تولي اللجنة المشتركة تسوية النزاعات بين الأطراف، المحالة إليها من لجنة وقف إطلاق النار [*المادة ٦٥، الفقرات ٣٦٦-٣٦٩*]	عيّن الممثل الخاص المشترك رئيسا للجنة المشتركة	أنشئت اللجنة المشتركة في عام ٢٠١١	
	إنشاء مفوضية تنفيذ الترتيبات الأمنية في دارفور بوصفها جزءا من السلطة الإقليمية لدارفور لتنفيذ أحكام الترتيبات الأمنية [*المادة ٧٤، الفقرات ٤٤٨-٤٥١*]	عضو في اللجنة	أنشئت في عام ٢٠١٢ مفوضية تنفيذ الترتيبات الأمنية في دارفور بوصفها جزءا من السلطة الإقليمية لدارفور	
دعم الهيئات المتبقية من السلطة الإقليمية لدارفور التركيز على مسائل عودة النازحين والحوار الداخلي والعدالة والمصالحة والأرض	انظر ”معالجة الأسباب الجذرية للنزاع“ أعلاه	القيام بالتنسيق مع فريق الأمم المتحدة القُطري بتقديم المساعدة التقنية والدعم اللوجستي للهيئات المتبقية من السلطة الإقليمية لدارفور		
دعم تنفيذ عملية الحوار والتشاور الداخلي في دارفور	إجراء الحوار والتشاور الداخلي في دارفور بوصفه عملية تشاور شعبية من أجل ترسيخ السلم في دارفور [*المادة ٧٦، الفقرة ٤٧٣*]	تيسير وتقديم الدعم اللوجستي. الدعوة من أجل إدراج النتائج في عملية استعراض الدستور.	ثمة آلية منصوص عليها. أوشكت عملية الحوار والتشاور الداخلي في دارفور على الانتهاء. وهناك محلية واحدة متبقية من المرحلة الثالثة والنهائية.	ثمة طرائق منصوص عليها
	تيسير الحوار والدعم اللوجستي والتمويل [*المادة ٧٦، الفقرات ٤٧٤-٤٧٨*]			